مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

النقد القانوني للكتاب المقدس

المفهوم والمنهج

هشام مباركي
باحث مغربي

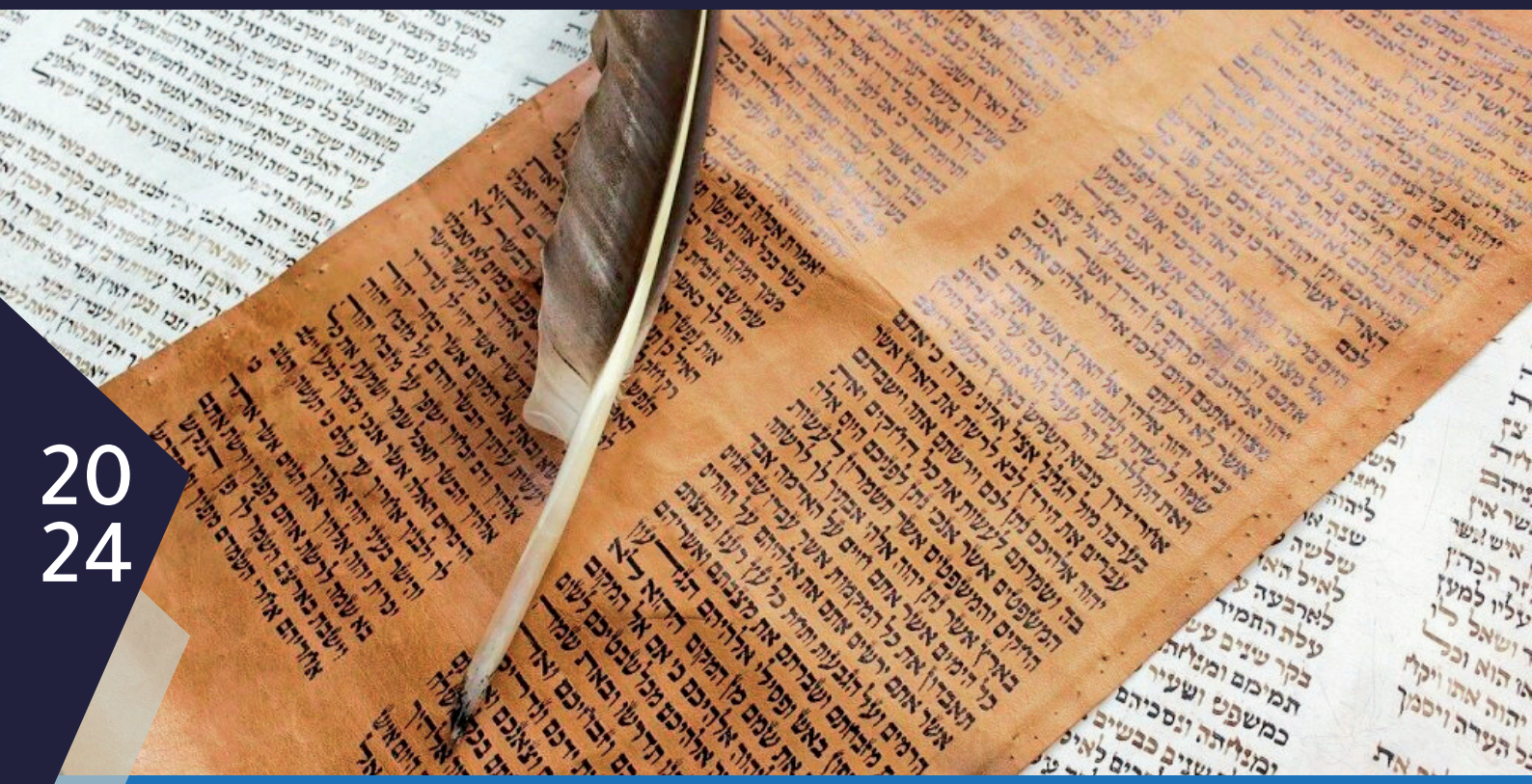

2024

www.mominoun.com

- **بحث محكم**
- **قسم الدراسات الدينية**
- 15 يناير 2024

جميع الحقوق محفوظة © 2024

النقد القانوني للكتاب المقدس

المفهوم والمنهج

ملخص البحث

يندرج موضوع منهج النقد القانوني للكتاب المقدس ضمن الدراسات الكتابية وعلم اللاهوت، حيث ساهمت الحركة العلمية في الغرب، لا سيما في عصر الأنوار وبعده، في إعادة قراءة التراث الغربي؛ الأدبي منه والفلسفي والديني والأسطوري بمقاربات مختلفة ومناهج متنوعة قصد بعث حضارة غربية قائمة على التحديث والعصرنة. وكان الكتاب المقدس ـ باعتباره أهم موروث معرفي وثقافي على الإطلاق، ولأثره الأعظم وتأثيره القوي في الأفراد والجماعات بمختلف خلفياتهم الفكرية والمعرفية ـ أبرز الكتب التي تم وضعها تحت مجهر النقد والتمحيص، نظرا للإشكاليات العديدة التي طرحها، ومن ثم، ظهرت مقاربات مختلفة ومناهج نقدية علمية للكتاب المقدس: كالمنهج التاريخي والفيلولوجي والأركيولوجي والبلاغي والتحريري... ويعد منهج النقد القانوني أهم وأحدث هذه المناهج النقدية للأسفار المقدسة.

ويطرح موضوع «منهج النقد القانوني للكتاب المقدس»، والذي خصصنا له هذا البحث إشكالا جوهريا حول مدى موثوقية الأسفار المقدسة. وللإجابة عن هذا الإشكال، تم وضع فرضية عامة، ووظفنا المنهج الاستقرائي والاستنباطي لمعالجة موضوع البحث، فعرفنا بمفهوم «القانون» الذي يعد مدخلا أوليا من خلال تتبع واستقصاء الكلمة في أسرة اللغات السامية والهندأوروبية، مع كشف الحقل الدلالي لها ومدار استعمالاتها في مختلف المجالات المعرفية وجرد التطور التاريخي للكلمة، والذي استوى مفهومه في بداية العصر المسيحي، فأصبح مفهوم «القانون» مصطلحا يطلق على مجموع الأسفار المقدسة التي تم الإجماع على موثوقيتها، إلا أن القرائن من معطيات تاريخية وتعدد أسفار الكتب الدينية وتضارب نسخها تكشف عن زيف هذا الادعاء، وأن عملية التقنين لا تعكس بالضرورة موثوقية وصحة ومصداقية الكتاب المقدس. ونتيجة لذلك، ظهر منهج النقد القانوني كثمرة وامتداد للمناهج النقدية الأخرى على يد كل من جيمس ألفين ساندرز James Alvin Sanders وبريفارد سبرينغس تشايلدز Brevard Springs Childs فوضعا اللبنة الأولى له، وحددا أصول منهجه، كما اعتمدا على المقاربات التاريخية والهيرمينوطيقية وعلى نظريات العلوم الإنسانية كالنظرية الجشطالتية التي ترتكز على الشمولية والكلية في معالجة الأسفار المقدسة. وقد كان الهدف والغاية والمقصد العام لهذا المنهج النقدي هو محاولة إعادة صياغة وكتابة النص المقدس كما كان في أصله في القرون المبكرة، أو على الأقل كشف ورصد الهفوات والثغرات التي تتخلل نصوص الأسفار المقدسة؛ كالحشو المبتذل والانتحال الأدبي وانتفاء الترابط المنطقي وإشكالية خاتمة كل سفر من الأسفار المقدسة... وغيرها من الإشكاليات التي شغلت حيزا في الجانب التطبيقي والعملي لهذا المنهج النقدي الذي برهن على نجاعته وفعاليته في تمحيص الأصيل من الدخيل والثابت من المتحول والحقيقي من الزائف، وعليه، كانت الصبغة البشرية واضحة وجلية في ثنايا الكتاب المقدس.

مقدمة

يعد النقد الفكري والعلمي شكلا من أشكال الوعي الإنساني، يتغيا ـ رغم نسبيته ـ الوصول إلى حقيقة ذاتية الأشياء بعد سلسلة من التحليلات المنطقية؛ إذ ينطلق من التصورات للوصول إلى التصديقات، ويطرح النظريات لاستخلاص الضروريات، ومن ثم، بناء حكم هادف عبر الاستدراك والاستقراء والاستنباط والاستقصاء والاستدلال، كما يعد النقد منهجا من مناهج العلوم الإنسانية وغيرها من العلوم الدقيقة والحقول المعرفية الأخرى، كحقل الدراسات الكتابية وعلم اللاهوت والثيولوجيا، حيث تم اعتماده كمنهج مهم وفعال قصد إعادة قراءة النصوص الدينية المقدسة لأهمية هذه الأخيرة في توجيه حركة الإنسان ورؤيته إلى الكون والوجود.

وقد كان للمنهج النقدي الأثر الأكبر والفضل الأعظم في تقدم علوم الدراسات الكتابية خطوات إلى الأمام؛ إذ تفرع عنها العديد من المناهج النقدية التي حاولت الاستدراك على مجموعة من القضايا المحورية المطلقة ـ كما بلورها رجال الدين والإكليروس في مجامعهم ـ وإعادة طرح مفاهيم جديدة من خلال توظيف واستثمار هذه المناهج النقدية ذاتها؛ كمنهج النقد التاريخي والفيلولوجي والأركيولوجي والتحريري والنفسي والبلاغي، ونقد الأشكال الأدبية ونقد المصادر... وغيرها من المناهج النقدية الأخرى. ويمثل منهج النقد القانوني للكتاب المقدس هو الآخر امتدادا طبيعيا للمناهج النقدية الأخرى وثمرة لها على المستويين النظري والتطبيقي.

فما مفهوم النقد القانوني للكتاب المقدس؟ وما هي أصول منهجه وضوابط مقارباته؟ وما هدفه وغايته ومقصده؟ وإلى أي حد ساهمت تطبيقاته على نصوص الكتاب المقدس في نجاعته وفعاليته في تمحيص الحقائق التاريخية والدينية؟

1ـ أسفار الكتاب المقدس وإشكالية التقنين

طرحت أسفار الكتاب المقدس مجموعة من الإشكاليات حول مدى موثوقيتها وأصالتها اعتبارا من انتقالها عبر الأجيال المتلاحقة لقرون عديدة في العصور المبكرة، حيث كانت التقاليد والأعراف الدينية السائدة والمتوارثة يغلب عليها الطابع الشفهي أكثر مما هو مدون على غرار ما كان متداولا عند قبائل وجماعات وشعوب، بل وحتى حضارات الشرق الأدنى القديم، ويعزى ذلك إلى ندرة أدوات الكتابة وقلة الكتبة والنساخ، فأضحت الذاكرة والمخيلة هي المصدر الوحيد في تدوين أسفار الكتاب المقدس، إلا أن العوامل السياسية والدوافع الاقتصادية والبواعث الاجتماعية والخلفيات الفكرية قد ساهمت بالقدر نفسه في إعادة صياغة وتدوين الأسفار المقدسة.

إن محاولات تدوين الكتاب المقدس قد استغرقت قرونا عديدة في مهمة مقدسة عرفت «بتقنين أسفار الكتاب المقدس» بغية جعلها الأكثر معيارية والأدعى قبولا في الأوساط الدينية اليهودية والمسيحية على حد سواء، مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلافات العقدية والتشريعية للطوائف والفرق الدينية وما تلا ذلك من صراعات إثنية وسجالات سياسية بسبب تعدد الرؤى والتصورات حول الكون والحياة والوجود والعالم، فبات تقنين أسفار الكتاب المقدس أمرا ضروريا وقضية مطروحة على محمل الجد قصد تقويض الخلافات الدينية وتطويق الهرطقات العقدية لإثبات المسلمات والحقائق الأزلية التي أقرها الكتاب المقدس، حتى يصبح وثيقة مدونة وملزمة لأتباع الديانات الكتابية.

إلا أن الإجراءات العملية لتقنين أسفار الكتاب المقدس واجهت تحديات جسيمة؛ إذ إن تعدد النسخ والمخطوطات وما تحمله محتوياتها ومضامينها ونصوصها من تضارب وتناقض صارخ، كان مرده إلى الطوائف والفرق الدينية من حيث قبول بعض الأسفار ورد البعض الآخر، فانفردت كل طائفة دينية بكتاب مقدس خاص بها، حكر عليها، لا ينصرف إلى سواها، كما ساهمت تعدد الترجمات إلى اللغات الأخرى القديمة في إثارة إشكاليات عديدة، مما جعل الكتاب المقدس أو بالأحرى الكتب المقدسة مشكوكة في صحتها لضعف موثوقيتها وانتفاء مصداقيتها، ولرأب هذا الصدع وذلك الشرخ القائم بين الطوائف والفرق في المجتمعات الدينية في القرون المبكرة وما قد يعقبه من تخوف في تأجيج الصراعات العقدية والاثنية، عمد رجال الدين إلى عقد مجامع كنسية رسمية من أجل تقنين نهائي ومعياري لأسفار الكتاب المقدس.

والمقصود من كلمة «التقنين» canonization هو جعل الشيء قانونا canon؛ وذلك بأجرأته وفق معايير ومقاييس مضبوطة. وتعد كلمة «القانون» لفظة ضاربة في القدم وموغلة في الزمان الأول؛ إذ ترجع أصولها الاشتقاقية إلى أسرة اللغات السامية، ومنها انتقلت إلى أسرة اللغات الهندأوربية، فانبثقت منها دلالات عديدة ومعاني مختلفة لا تكاد تخرج عن الحقل الدلالي لذات الكلمة.

وبالرجوع إلى أسرة اللغات السامية، فإننا نجد أن كلمة «القانون» في اللغة الأكدية مشتقة من «قانو» «qanû» وتطلق هذه الأخيرة على القصب والسهم والأنبوب والمزمار والحبل الذي يستعمل، للقياس كما تطلق على مقياس الطول وقطعة الأرض.[1] وقد ورث الأشوريون هذه الكلمة «qanû» أي «القانون» عن أسلافهم الأكديين، وهذا الجذر اللغوي «قن» «qn» نجده أيضا في باقي اللغات السامية كالأوغاريتية والآرامية والسريانية والعربية والعبرية، وهو لا يخرج عن المعاني السالفة الذكر كحقل دلالي لها.[2]

وتعد نصوص العهد القديم هي الشاهد على ذكر كلمة «القانون» في اللغة العبرية القديمة، فنجد أن الكلمة العبرية «קָנֶה» "qaneh" تطلق على «القصب» كما ورد في سفر أيوب في الإصحاح 40، العدد 21: «תַּחַת צֶאֱלִים יִשְׁכָּב בְּסֵתֶר קָנֶה וּבִצָּה»[3]، «تَحْتَ السِّدْرَاتِ يَضْطَجِعُ فِي سِتْرِ الْقَصَبِ وَالْغَمِقَةِ.».[4] ومثيله ما نص عليه سفر الملوك الأول في الإصحاح 14 والعدد 15: «וְהִכָּה יְהוָה אֶת יִשְׂרָאֵל כַּאֲשֶׁר יָנוּד הַקָּנֶה בַּמָּיִם וְנָתַשׁ אֶת יִשְׂרָאֵל מֵעַל הָאֲדָמָה הַטּוֹבָה הַזֹּאת אֲשֶׁר נָתַן לַאֲבוֹתֵיהֶם וְזֵרָם מֵעֵבֶר לַנָּהָר: יַעַן אֲשֶׁר עָשׂוּ אֶת אֲשֵׁרֵיהֶם מַכְעִיסִים אֶת יְהוָה.»، [5] «وَيَضْرِبُ الرَّبُّ إِسْرَائِيلَ كَاهْتِزَازِ الْقَصَبِ فِي الْمَاءِ، وَيَسْتَأْصِلُ إِسْرَائِيلَ عَنْ هذِهِ الأَرْضِ الصَّالِحَةِ الَّتِي أَعْطَاهَا لآبَائِهِمْ، وَيُبَدِّدُهُمْ إِلَى عَبْرِ النَّهْرِ لأَنَّهُمْ عَمِلُوا سَوَارِيَهُمْ وَأَغَاظُوا الرَّبَّ.»، [6] كما أطلقت كلمة «القانون» في عبرية العهد القديم على مقياس الطول، [7] وساق المنارة وعمودها ومحورها، [8] وعلى شُعَب المنارة، [9] وعلى عظم الكتف.[10]

---

1 ـ علي ياسين الجبوري (أستاذ اللغة الأكدية والدراسات المسمارية)، قاموس اللغة الأكدية، العربية، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، 2010، ص: 465

2 - Gerald. T. Sheppard, «Canon», in: Lindsay Jones, Encyclopedia of religion, V: 3, New York, Thomson Gale, 2005, P: 1406.

ـ في اللغة العربية نجد معان لكلمة «القَنُّ» منها: الضرب بالعصا، و«القُنُّ»: الحبل، و«القِنة»: وعاء يتخذ من خيزران أو قضبان.

انظر: محمد مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، الجزء 36، باب النون، تحقيق عبد الكريم العزباوي، الكويت، سلسلة التراث العربي، 2001، ص: 20 - 25

3 - תורה נביאים וכתובים، אִיּוֹב، 40: 21

Biblia Hebraica, Ex Officina Bernhardi Tauchnitz, 1859..

4 ـ الكتاب المقدس، القاهرة، دار الكتاب المقدس، 2008، سفر أيوب، 40: 21

5 - תורה נביאים וכתובים، מלכים، 14: 15

Biblia Hebraica, Ex Officina Bernhardi Tauchnitz, 1859

6 ـ الكتاب المقدس، مرجع سابق، سفر الملوك الأول، 14: 15

7- תורה נביאים וכתובים، יְחֶזְקֵאל، 41: 8

Biblia Hebraica, Ex Officina Bernhardi Tauchnitz, 1859.

8 - תורה נביאים וכתובים، שְׁמוֹת، 25: 31

Biblia Hebraica, Ex Officina Bernhardi Tauchnitz, 1859

9 - תורה נביאים וכתובים، שְׁמוֹת، 25: 32

Biblia Hebraica, Ex Officina Bernhardi Tauchnitz, 1859

10 - תורה נביאים וכתובים، אִיּוֹב، 31: 22

Biblia Hebraica, Ex Officina Bernhardi Tauchnitz, 1859

ويتضح من خلال هذا الجرد لأصول كلمة القانون في اللغات السامية أنها ترجع إلى الجذر الثلاثي «قن»، وأطلقت في الأصل على القصب، ثم انبثقت منها معاني لا تخرج عن الحقل الدلالي لها كالأنبوب والسهم والمزمار والحبل ومقياس الطول وقطعة الأرض، وبعد أن عرف العبريون المدنية والحضارة عقب خروجهم من مصر ليؤسسوا مملكتهم حافظوا على المعاني التقليدية في طور البداوة وأضافوا إليها معاني تلائم محيطهم وبيئتهم فأصبحت الكلمة تطلق على ساق المنارة ومحورها وعمودها وشعبها.

وفي العصر الإغريقي، استوت كلمة القانون «canon" فعرفت مستويات متعددة الدلالات والأبعاد والمعاني، فتطور مفهوم الكلمة بتناسب طردي مع التطور الفلسفي والعلمي والعمراني والمدني والفني... الذي أحدثته الحضارة الإغريقية في القرون المبكرة. لقد كتب الثيولوجي المعاصر وبروفيسور أدب العهد القديم جيرالد شيبارد Gerald Sheppard في موسوعة الأديان Encyclopedia of Religion يقول: «إن اللغة الإغريقية درجت على استعمال كلمة القانون التي انبثقت من المشترك السامي لتمنحها دلالات مجازية واستعارية، فأصبحت تطلق على أدوات القياس والتصاميم والقوائم والفهارس واللوائح والجداول، ومن ثم، صار مدلول القانون علما ينصرف إلى مفهوم المعيار والمبدأ والنموذج والقاعدة، تم توظيفه في حقول علمية عديدة كالنحو والجماليات والموسيقى والجمال الجسدي والإيطيقا وفن النحت. إن أبيقور Epicurus (341 ـ 270. ق.م) قد ألف كتابا هو مفقود الآن كان عنوانه peri kriterion hé kanon يتمحور حول قوانين المنطق والمنهج، كما أن أبكتيتوس Epictetus (55 ـ 125) والأبيقوريين لم يألوا جهدا في صياغة قواعد القانون من أجل التمييز بين الصواب والخطأ والحقيقة والوهم والمرغوب والمنبوذ».[11]

لقد كانت الحضارة الإغريقية الهلنستية هي الحلقة الوصل والخيط الناظم بين عبرية العهد القديم ومسيحية العهد الجديد؛ إذ جعلت من كلمة «القانون» مفهوما متطورا دلاليا ومجازيا، ومصطلحا ينصرف إلى حقول علمية متعددة ومختلفة. ولعل المتأمل بنظر ثاقب وعقل صائب في نصوص أسفار العهد الجديد يدرك الأثر الإغريقي لكلمة «القانون»؛ فهي تحمل في طياتها دلالات مجازية لا تكاد تخرج عن الإطار الهلنستي، لكنه بمفهومه المسيحي كمفهوم «المعيار» و«المقياس» الذي به يتم تقييم الحق ومدى الالتزام الديني والتفويض الإلهي.

وعليه، أعطت الديانة المسيحية لكلمة «القانون» مفهوما جديدا؛ إذ إن بولس Paul هو أول من استعمل اللفظ الإغريقي، وقد عنى به «مقياس الحقيقة المسيحية»؛ ففي الرسالة إلى أهل فيلبي خاطبهم قائلا: «وَأَمَّا مَا قَدْ أَدْرَكْنَاهُ، فَلْنَسْلُكْ بِحَسَبِ ذلكَ الْقَانُونِ عَيْنِه، وَنَفْتَكِرْ ذلكَ عَيْنَهُ».[12] ومثيله ما ورد في رسالة بولس إلى أهل غلاطية « فَكُلُّ الَّذِينَ يَسْلُكُونَ بِحَسَبِ هذَا الْقَانُونِ عَلَيْهِمْ سَلاَمٌ وَرَحْمَةٌ، وَعَلَى إِسْرَائِيلِ اللهِ.».[13] فضلا

11 - Gerald. T. Sheppard, «Canon», in: Lindsay Jones, Encyclopedia of religion, V: 3, Op .Cit, P: 1406

12 ـ الكتاب المقدس، مرجع سابق، الرسالة إلى أهل فيلبي، 3: 16

13 ـ الكتاب المقدس، مرجع سابق، الرسالة إلى أهل غلاطية، 6: 16

عن ذلك، أطلق بولس كلمة القانون على معاني التفويض الإلهي والوصايا الربانية، ومنه ما ورد في رسالته الثانية إلى أهل كورنثوس: «وَلكِنْ نَحْنُ لاَ نَفْتَخِرُ إِلَى مَا لاَ يُقَاسُ، بَلْ حَسَبَ قِيَاسِ الْقَانُونِ الَّذِي قَسَمَهُ لَنَا اللهُ، قِيَاسًا لِلْبُلُوغِ إِلَيْكُمْ أَيْضًا».[14] وعلى غرار ذلك، فإن الكنيسة الرومانية خلال القرون الثلاثة الأولى بعد الميلاد وظفت مفهوم «القانون» للدلالة على الالتزام بمعايير صحيح الديانة المسيحية، فاللاهوتي والأسقف إيرينيئوس Irenaeus (202) ألف كتابين في هذا المضمار «قانون الحقيقة» في الوعظ، و«قانون الإيمان».[15]

إن العلاقة بين «القانون» والكتاب المقدس المسيحي في غاية التعقيد؛ إذ إن العهد القديم المقدس عند المسيحيين كان إما التوراة العبرية التي يقدسها اليهود أو الترجمة السبعينية (Septuagint)، ويبدو أن إيرينيئوس استعار مفهوم كلمة «القانون» من خصمه الغنوصي مرقيون (160) الذي شرع في الحديث عن «عهد جديد» كمجموعة من التقاليد المسيحية الموحى بها والمتميزة عن «العهد القديم». ومع ذلك، فإن لفظ «القانون» استعمل بشكل رسمي من قبل أثناسيوس Athanasius (293 ـ 373) بطريرك الإسكندرية ليدل على مجموع الكتب الدينية المقدسة.[16]

والكتب الدينية المقدسة هي في الواقع مجموعة من الأسفار تحتوي على إصحاحات وأعداد، وهي مقسمة لاعتبارات دينية وتاريخية وأدبية، تمثل مكتبة دينية مقدسة تشتمل على نظم وقوانين وتقاليد وأعراف وشرائع وغيرها من أوامر ونواهي ووصايا وأحكام وفرائض وقصص ونبوءات ومراثي... كما أنها أرشيف تاريخي هو الآخر يعتبر أكثر قدسية من الديانة اليهودية نفسها، ويبدو أن الأثر التاريخي أكثر وضوحا وهيمنة من المعطى الديني في الكتاب المقدس؛ فالتاريخ اليهودي هو الفاعل والمحرك للديانة اليهودية، ومن ثم، كان تاريخ العبريين وبني إسرائيل واليهود مقدسا وممجدا لأزليته وسرمديته، ومن هنا سمي القسم الأول من العهد القديم بالأسفار التاريخية والأسفار الخمسة، وهي محل وفاق بين الفرق والطوائف اليهودية كلها.

وأمام كثرة هذه الأسفار، وتنوع مضامينها ومحتوياتها، وتشعب أقسامها ومقاصدها، وتعدد مسائلها وقضاياها، كان من البديهي أن ينشأ خلاف بين مختلف الطوائف الدينية والفرق العقدية والمذاهب الفكرية لأتباع الديانتين اليهودية والمسيحية منذ القرون المبكرة، مما دعت الضرورة إلى تدبير هذا الخلاف لرأب الصدع وتقويم الشرخ وتقويض النزاع الفكري واحتواء الصراع الديني الذي أضحى كالنار في الهشيم، فكانت الحاجة ملحة لوضع قواعد وتحديد معايير الأسفار من حيث القبول والرد، ولحل هذه الإشكالية، تم الاهتداء إلى «التقنين» الذي يعد إجراء ملموسا وعمليا صادرا من لجنة كهنوتية تجمع على قانونية سفر ما وموثوقيته وبالتالي قدسيته.

---

14 ـ الكتاب المقدس، مرجع سابق، الرسالة الثانية إلى أهل كورنثوس، 10: 13

15 - Gerald. T. Sheppard, «Canon», in: Lindsay Jones, Encyclopedia of religion, V: 3, Op .Cit, P: 1406

16 - Gerald. T. Sheppard, «Canon», in: Lindsay Jones, Encyclopedia of religion, V: 3, Op .Cit, P: 1406

وفي هذا الصدد، تقول أستاذة علم اللاهوت ماري تشلتون كلاواي Mary Chilton Callaway «إن أبرز ما يميز نصوص الكتاب المقدس عن مدونات الشرق الأدنى القديم أن هذه الأخيرة نقشت على اللوحات الطينية وغيرها خلافا لنصوص الكتاب المقدس التي نقلت من جيل إلى جيل بعدما تم تغييرها، فالتقاليد التاريخية تؤكد أن الموروث الديني لبني إسرائيل نقل عبر الأجيال استجابة لمستجدات واقعهم ومقتضيات عصرهم، فأصبحت النصوص المقدسة حصيلة تراكمية لهذا الموروث الديني، وقد ابتدأ تدوين الكتاب المقدس اليهودي من القرن السادس قبل الميلاد وتم الانتهاء منه في القرن الأول بعد الميلاد، وعليه، أصبحت النصوص التوراتية قانونية، إلا أنه ـ وكما أثبت علماء النقد النصي ـ بقيت هذه النصوص مفتوحة، فيعاد صياغتها من جديد وكلما دعت الضرورة لذلك سيما في القرن الثاني والثالث الميلادي».[17]

ويقول القس منسى يوحنا «طالت مدة تأليف الكتاب المقدس قرونا كثيرة، فإن موسى وضع التوراة بجانب التابوت، ثم زاد عليها يشوع تاريخ انتصاراته، وكتب صموئيل ما جد عنه، ثم كتبت بعد ذلك الأسفار التاريخية، حيث إن الأنبياء المتأخرين كإرميا يقرأون ما كتب قبل أيامه، حتى إن كتاباته كانت تشبه بعض كتابات الأنبياء المتأخرين، غير أنه لم تجمع هذه الأسفار كلها قبل سبي بابل، وزعم اليهود أن عزرا جمع الأسفار القانونية على هيئتها وعاضده في ذلك رجال المجمع الكبير، ويستدل مما تقدم أن العهد القديم كان مجموعا على الهيئة التي نعهده فيها الآن منذ الرجوع من سبي بابل. وإن الذي جمعه هو عزرا بمساعدة رجال المجمع الكبير ويحسب من ضمنهم حجي وزكريا وملاخي الذين لم تضم أسفارهم إلى هذه المجموعة، إنما هي أسفار أضيفت إلى أسفار المجموعة على يد سمعان كاهن اليهود العظيم الملقب بالعادل الذي توفي سنة (292. ق.م) وقد كان رجلا حكيما فاضلا وهو آخر من بقي من أعضاء المحفل العظيم والمجمع الكبير الذي رسمه عزرا لإصلاح كنيسة اليهود وكان يجمع مائة وعشرين نفسا، وقيل إن سمعان هذا هو الذي قابل العهد القديم آخر مقابلة وتممه بإضافته إلى الأسفار المذكورة التي استثناها عزرا».[18]

وعلى غرار ذلك، فإن الأناجيل الأربعة التي يعترف بها النصارى والرسائل التي يرونها قانونية، إنما ظهرت بعد مجمع نيقية عام 325، وقبل ذلك لم تكن معروفة أو مسلما بتقديسها، وهم يقولون إنها كتبت في آخر القرن الأول، فبين آخر كتبهم تدوينا وبين الاعتراف به أكثر من 225 سنة.[19] أما العهد القديم، فقد ضم إلى العهد الجديد على الأقل في القرن الرابع الميلادي.[20]

---

17 - Mary C. Callaway, «The each its own meaning, An introduction to biblical criticisms and their application», in: Steven L. Mckenzie, Stephen R. Haynes, Canonical criticism, London, Louisville, Leiden, Westminster John Knox press, 1999, P: 142

18 ـ القس منسى يوحنا، النور الباهر في الدليل إلى الكتاب المقدس، Ktab Ink، 1989، ص: 83

19 ـ عبد الوهاب عبد السلام طويلة، الكتب المقدسة في ميزان التوثيق، القاهرة، دار السلام للطباعة والتوزيع والترجمة، 2002، ص: 131

20 ـ القس منسى يوحنا، النور الباهر في الدليل إلى الكتاب المقدس، مرجع سابق، ص: 87

وبناء على ذلك، فإن عدم إجماع النساخ والكتبة من اليهود والمسيحيين على حد سواء في المحافل الرسمية والمجامع الدينية على الأسفار من حيث التقنين والتقديس مع طول مدة تدوينها لقرون عديدة، والاختلاف الحاصل في الترتيب والتقسيم مع الاستدراكات اللاحقة لمختلف الكتبة المتأخرين، وما تبع ذلك من إضافات في الهوامش وتذييل الملاحق والتي جمعت فيها مختلف شروحات الربيين الأوائل، قد ساهم بقدر كبير في ظهور الفرق الدينية منذ القرون المبكرة، جعلها الواقع الديني والكهنوتي أن تدلي بالضرورة برأيها في مسائل وقضايا لتقنين الكتب المقدسة، ما دامت هذه الأخيرة غير مجمع عليها وتعوزها الموثوقية، فاقدة للأصالة والمصداقية، فكانت لكل فرقة دينية قراءة جديدة لمنطوق ومفهوم الأسفار حسب تصورها الديني للكون والحياة والوجود والمآل والمصير.

وفي هذا المضمار، يقول عبد الوهاب عبد السلام طويلة في كتابه «الكتب المقدسة في ميزان التوثيق»: «اختلف أهل الكتاب في أسفار العهد القديم قبولا وردا في بعضها وتقسيما وترتيبا وتسمية في بعض آخر: فاليهود العبرانيون اعتمدوا أربعة وعشرين سفرا، اعتقدوا أنها مقدسة؛ أي موحى بها، وهم يقسمونها من حيث الأسلوب والصفحات الخارجية إلى ثلاثة أقسام (...)، أسفار الشريعة أو كتب موسى الخمسة، وتسمى التوراة، وأسفار الأنبياء ثم أسفار الكتبة أو الكتب، وتتألف من القصائد الدينية وكتب الحكمة. واليهود السامريون لهم توراة خاصة بهم، تعرف بالتوراة السامرية، وهي لا تحتوي إلا على الأسفار الخمسة؛ لأنهم يبطلون كل نبوة في بني إسرائيل بعد موسى ويوشع ويتهمون العبرانيين بالوضع والتحريف، وبعض السامريين يضيف إليها سفري يوشع والقضاة، ويرون في هذه السبعة كتابهم المقدس (...). واعتمد النصارى البروتستانت الأسفار المعترف بها عند اليهود، غير أنهم يختلفون معهم في التقسيم والترتيب؛ فاليهود جعلوها أربعة وعشرين سفرا والبروتستانت وزعوها حسب الأسماء، فأصبحت تسعة وثلاثين سفرا. (...) أما الكاثوليك والأرثوذكس، فقد أضافوا إليها سبعة أخرى، فغدت ستة وأربعين سفرا، وهم يختلفون مع البروتستانت في تقسيم وترتيب وتسمية بعض الأسفار، وثمة سفر آخر منسوب إلى عزرا لا يعترف به الكاثوليك والبروتستانت، ويراه الأرثوذكس واجب التسليم، في حين أن العهد الجديد يضم سبعة وعشرين سفرا.[21]

وجدير بالذكر، أن الاختلاف حول أسفار الكتاب المقدس في مجمل قضاياه، له إرهاصاته الأولى وعلله الباعثة على ظهور هذا الاختلاف؛ وذلك راجع إلى تعدد النسخ وتباينها، والتي هي الأخرى لم تكن موضع اتفاق أو مظنة إجماع عام من لدن الكتبة والنساخين، مما جعل مقابلة تلك النسخ ببعضها لتدوين الكتاب المقدس أمرا في غاية الصعوبة، وقد انعكس هذا العائق لاحقا على الترجمات التي صيغت لأسفار الكتاب المقدس، لا سيما بعد الشتات اليهودي والكرازة والتبشير المسيحي، فأصبحت النسخ المستحدثة عن سابق عهدها متضاربة، وأضحت الترجمات متناقضة، فشابها قصور في الصياغة اللغوية وتحريف لمنطوق ومضمون نصوص الأسفار المقدسة.

21 ـ عبد الوهاب عبد السلام طويلة، الكتب المقدسة في ميزان التوثيق، مرجع سابق، ص: 58، 59، 60، 61

ومن ثم، برزت إلى الوجود نسخ مختلفة للعهد القديم، النسخة العبرانية التي يؤمن بها اليهود وجمهور علماء البروتستانت، والنسخة السامرية اعتمدها اليهود السامريون، والنسخة اليونانية (الترجمة السبعينية) التي تؤمن بها الكنيسة اليونانية والكنائس الشرقية إلى اليوم. أما الكنيسة الرومانية، فقد اعتمدت الترجمة اللاتينية؛ إذ يعتقد البروتستانت أنها ترجمة محرفة.[22]

وصفوة القول، إن تقنين الكتب المقدسة باعتبارها إجراء عمليا تحكمه معايير وضوابط وقواعد دينية وكهنوتية لاعتبارات ذاتية وأخرى موضوعية، سعى إلى إبراز موثوقية وأصالة أسفار العهدين القديم والجديد حفاظا على قدسيته وإثباتا لمصداقيته، إلا أن محاولات تقنين الكتاب المقدس في القرون الأولى واجهتها تحديات كثيرة، فغلب عليها الظن والتمسك ببعض القرائن. وقد استشف بعض أقطاب الحركة العلمية لنقد الكتاب المقدس في الغرب مجموعة من الهفوات والثغرات والتناقضات الصارخة بين الأسفار والنسخ والترجمات... فتخصصوا في حقل علمي أكاديمي دعي بالمنهج القانوني في نقد الكتاب المقدس.

2 ـ النقد القانوني للكتاب المقدس: مفهومه، منهجه ومقصده

يندرج المنهج القانوني في نقد الكتاب المقدس للعهدين القديم والجديد ضمن مناهج الحركة النقدية في الغرب، وبما أنه منهج علمي قائم بذاته، مستقل عن غيره، فإن له مؤسسين وروادا، مكنتهم بصيرتهم النافذة من استنباط واستقراء منهج جديد بقصد تتبع وتقصي حقائق الكتاب المقدس بمفهومه ومنطوقه بعد وضعه تحت مجهر النقد، منطلقين من طرح إشكاليات وفرضيات، أو من تلك الأسئلة التي تطرح نفسها حول أصالة وموثوقية الأسفار المقدسة، ومن ثم، وضعوا للمنهج القانوني تعريفا واحدا جامعا مانعا، كاشفين عن طبيعة هذا المنهج الذي يختلف عن بقية المناهج الأخرى التي سعت هي الأخرى بدورها في نقد الكتاب المقدس، رغم أن المنهج القانوني يعد امتدادا لها واستدراكا عليها، كما حدد مؤسسوه ورواده موضوعه وغايته ومقصده.

ويعزى تأسيس هذا المنهج العلمي إلى علمين بارزين من علماء الكتاب المقدس، حيث وضعا اللبنة الأولى للتعريف به وتوطيد أسسه وحصر مسائله وقضاياه بالاحتكام إلى منهج جديد يسعى إلى إعادة قراءة أسفار الكتاب المقدس في ضوء المكتسبات العلمية المعاصرة. ويتعلق الأمر بالعالم الأمريكي في العهد القديم وعبرية التوراة جيمس ألفين ساندرز James Alvin Sanders (1927 ـ 2020)، كان أحد محرري مخطوطات البحر الميت، وأول من ترجم وفسر سفر المزامير منها، حيث طرح مفهوم النقد القانوني للكتاب المقدس كمنهج نقدي جديد في كتابه «التوراة والقانون» «Torah and canon» الذي نشره عام 1972، وكتاب «القانون والمجتمع: دليل إلى النقد القانوني» «Canon and community: a guide to canonical criticism» وتم نشره في عام 1984 وغيرها من الكتب الأخرى، كما أن مواطنه العالم وبروفيسور العهد القديم بريفارد سبرينغس تشايلدز Brevard Springs Childs (1923 ـ 2007) هو الآخر كانت بصمته واضحة في بلورة وتأسيس هذا المنهج

22 ـ عبد الوهاب عبد السلام طويلة، الكتب المقدسة في ميزان التوثيق، مرجع سابق، ص: 94، 95، بتصرف.

العلمي من خلال بعض كتبه: «إشعياء والأزمة الآشورية» «Isaiah and the Assyrian crisis» و«العهد الجديد كقانون: مدخل» «The New Testament as canon: An antroduction» الذي نشره عام 1984.

يقول دافيد سميث David Smith أحد الرواد المعاصرين للنقد القانوني: «إن النقد القانوني ارتبط في المقام الأول بجيمس ساندرز وبريفارد تشايلدز، سعى الأول إلى التأكيد على القضايا التاريخية والهيرمينوطيقية. أما الثاني، فقد اهتم بما هو ثيولوجي ولاهوتي، إلا أن كلا العالمين تركا بصمة واضحة في عملية التقنين».[23] وفي كتابه «التوراة والقانون» يقول جيمس ساندرز: «إن ما يلي عبارة عن بحث حول أصل ووظيفة القانون؛ لأنه في الواقع دعوة إلى صياغة واستنباط فرع معرفي جديد للدراسات التوراتية، أعتقد أنه توجب علينا أن نطلق عليه النقد القانوني».[24]

وبعد مؤسسي هذا المنهج، والذي يعد من أحدث المناهج في نقد الكتاب المقدس، برز مجموعة من الرواد الذين تبنوه في دراساتهم الكتابية، ونذكر منهم بيتر رونهام أكرويد Peter Runham Ackroyd (1917 ـ 2005)، ودافيد نويل فريدمان David Noel Freedman (1922 ـ 2008)، ورونالد إرنيست كليمنتس Ronald Ernest Clements، وألبرت ساندبيرغ Albert Sundberg (1921 ـ 2006)، وثيودور سوانسون Theodore Swanson، وجوزيف بلانكينسوب Joseph Blenkinsopp، وغيرهم من الباحثين الذين أثروا بمؤلفاتهم هذا الحقل المعرفي النقدي.[25]

ويشير مفهوم النقد القانوني بمعناه العام إلى تلك الأسفار المقدسة بعهديها القديم والجديد التي لها سلطة كنسية، والتي ظهرت منذ القرون المبكرة للديانة اليهودية والمسيحية إلى حدود القرن الأول الميلادي، سواء تلك الأسفار التي تم إدراجها في الكتاب المقدس أو التي لم تقنن ولم يعتد بقانونيتها، وعليه تم استثناؤها كسفر من أسفار الكتاب المقدس.[26] ويرى ساندرز أن النقد القانوني في معناه الخاص ينصرف إلى ضرورة إعادة النظر في أسفار الكتاب المقدس بشكل كلي وليس مجزئا عبر دراسة كل سفر عن حدة، قصد معرفة بنية الكتاب المقدس ووظيفته في المجتمع.[27] في حين يذهب تشايلدز إلى أن النقد القانوني هو منهج من مناهج النقد في الدراسات الكتابية كنقد المصادر ونقد الأشكال الأدبية والنقد التحريري. إنه يسعى إلى قراءة النصوص الدينية على أنها

23 - David E. Smith, The canonical function of Acts: A comparative analysis, The Liturgical press, Minnesota, USA, Collegeville, 2002, P: 36

24 - James A. Sanders, Torah and canon, Eugene, USA, Cascade Books, 2005, P: 7

25 - Stephen B. Chapman, The law and prophets: A study in Old Testament canon formation, Germany, Mohr Siebeck, 2000, P: 2053 –

26 - Mary C. Callaway, «The each its own meaning, An introduction to biblical criticisms and their application», in: Steven L. Mckenzie, Stephen R. Haynes, Canonical criticism, Op. Cit, P: 142

27 - James A. Sanders, Torah and canon, Op. Cit, 2005, P: 7

الكتاب المقدس.[28] وخلافا للنقد التحريري الذي يقتصر على فحص العملية التحريرية من خلال صياغة الشكل النهائي للنص المقدس، فإن النقد القانوني يهدف إلى فهم أثر هذا التحرير على النص لاستقصاء الأبعاد والدلالات الثيولوجية.[29]

وجدير بالذكر، أن النقد القانوني ينطلق من إشكاليات يطرحها بعد استقصاء وتمحيص نصوص الأسفار المقدسة باستنباط واستقراء المعطيات الدينية والتاريخية والأدبية والأبوكاليبسية والإسكاتولوجية والسوتريولوجية، فتم وضع الفرضيات كتفسير أولي مقترح قصد حل الإشكاليات المطروحة والخروج من ربقتها، ومن هنا تحديدا، تبرز أهمية موضوع النقد القانوني، كاشفا بذلك عن ملامحه وخصائصه وسماته ومميزاته التي ينفرد بها دون غيره من المناهج النقدية الأخرى.

تقول ماري تشلتون كلاواي أستاذة علم اللاهوت وتاريخ عبرية التوراة، وهي تحاول تأثيل الإشكالية الجوهرية في الكتاب المقدس الذي يطرحها النقد القانوني: «إن ساندرز في أبحاثه في الدراسات الكتابية قد أثار إشكالية: لماذا انتهت التوراة بسفر التثنية بدلا من سفر يشوع؛ فقصة وعد الإله للآباء بمنحهم أرض كنعان وضرورة تحقيق هذا الوعد يعد من أقدم التقاليد الموروثة (سفر الخروج. 15: 1 ـ 18؛ سفر التثنية. 26: 5 ـ 9؛ 33: 1 ـ 29)، إلا أن النسخة الرسمية من التوراة تنتهي بعسكرة شعب إسرائيل في مؤاب أرض العدو، بلا زعيم أو قائد، بعد وفاة موسى. فالنقد التحريري يكشف أن تدوين التوراة قد تم على يد المحررين الكهنوتيين في القرن السادس قبل الميلاد ببابل، ومن هنا تحديدا، يأتي دور النقد القانوني، مستدركا على نتائج النقد التحريري، إذ أن تحليل ساندرز يقر بأن قصة الوعد الإلهي لشعب إسرائيل في التوراة قد تم بترها بشكل من الأشكال قصد إعطاء دلالة تفسيرية جديدة لها إبان الأسر البابلي، حيث ضاعت من شعب إسرائيل الأرض. وعليه، انتقل الخط التحريري للتوراة من الأرض التي ضاعت إلى قوانين الشريعة التي لا يمكن أن تضيع.[30]

ويرى ساندرز أن الكتاب المقدس عموما والتوراة خصوصا، عبارة عن سلسلة من الإشكاليات؛ إذ إن القضية لا تنتهي مع إشكالية الوعد والعهد، فقوانين الشريعة اليهودية نفسها تثير تساؤلات عديدة. يقول في كتابه «التوراة والقانون»: «إن تقاليد التوراة ـ بقوانينها وطقوسها الدينية التي تستمد شرعيتها من الإله وترجع بأصولها إلى سيناء ـ تحدد وتجدد هوية الشعب اليهودي عبر الالتزام بتلاوتها، إلا أن أنبياء بني إسرائيل أحيانا ينقضون وينكرون ما جاء في أسفار موسى الخمسة ويصرحون بكلام يخالف إرادة الإله التوراتي (إرميا. 7:

28 - Mary C. Callaway, «The each its own meaning, An introduction to biblical criticisms and their application», in: Steven L. Mckenzie, Stephen R. Haynes, Canonical criticism, Op. Cit, P: 146

29 - Mary C. Callaway, «The each its own meaning, An introduction to biblical criticisms and their application», in: Steven L. Mckenzie, Stephen R. Haynes, Canonical criticism, Op. Cit, P: 146

30 - Mary C. Callaway, «The each its own meaning, An introduction to biblical criticisms and their application», in: Steven L. Mckenzie, Stephen R. Haynes, Canonical criticism, Op. Cit, P: 145, 146

22). ويذهب ساندرز إلى أن أغلب العلماء يتبنون فرضية أن التقاليد السيناوية قد أدرجت ضمن سفر الخروج زمن الأسر البابلي عندما نشأت الديانة اليهودية في القرون المبكرة كديانة كهنوتية».[31]

ومن هنا، يتبنى ساندرز فرضية عامة، حيث يؤكد أن: «النقد القانوني يطرح فرضيات عديدة تختلف عن تلك الفرضيات التي يطرحها النقد الكتابي إلى اليوم. إن النقد القانوني يفترض أننا لم نرث كل الأدب المقدس من إسرائيل القديمة»، [32] بينما يقترح تشايلدز أن الكتاب المقدس قد تم تدوينه وصياغته من طرف أياد خفية، وأن نصوصه تم الاحتفاظ بها كمجموعة من المعاني القابلة للتفسير والتأويل.[33]

وما دام النقد القانوني هو في الواقع منهجا من مناهج نقد الكتاب المقدس على غرار المناهج الأخرى التي ساهمت بشكل أو بآخر في العملية النقدية التصحيحية للكتب المقدسة، فإن النقد القانوني هو الآخر له منهجه الخاص الذي يتفرد به، ويتميز عن غيره في سبر غور الكتاب المقدس وفحص نصوصه واستقصاء مضامينه ومفاهيمه وتحري أسفاره وإصحاحاته وأعداده. وقد اقتبس رواد النقد القانوني من العلوم الإنسانية بعض المناهج والنظريات ووظفوها في الدراسات الكتابية، واضعين بذلك مجموعة من القواعد والأسس والضوابط والمبادئ قصد إعادة قراءة الكتاب المقدس وتقريبه إلى الجمهور على أنه كلمة الإله.

يقول ساندرز: «إن النقد القانوني هو حركة تصحيحية لما حدث إبان عصر الأنوار Enlightenment عندما أخذ الكتاب المقدس من منبر الكنيسة وسلم إلى العلماء العقلانيين الذين أنيط بهم مهمة خدمة المجتمعات المؤمنة»، [34] ثم يردف قائلا مبينا علاقة النقد القانوني بالمناهج النقدية الأخرى: «إن منهج النقد القانوني ـ الناتج عن الخلاصات التي توصلت إليها مختلف المناهج النقدية الأخرى كنقد الأشكال الأدبية ومنهج النقد الأركيولوجي والفيلولوجي، لا سيما تلك المناهج التي تكشف عن السياقات التاريخية والاجتماعية للمجتمعات القديمة التي تناولتها وعالجتها النصوص المقدسة بالعرض والتقديم (...) ـ هو عبارة عن جسر بين مناهج النقد الأخرى ومدى تأثير الكتاب المقدس على المجتمعات المؤمنة سواء في العصر القديم أو الحديث».[35] ويقترح ساندرز في منهجه للنقد القانوني نظاما من التفسير والتأويل دعاه «بالهيرمينوطيقا القانونية».[36] كما سعى

31 - James A. Sanders, Torah and canon, Op. Cit, 2005, P: 29

32 - James A. Sanders, Torah and canon, Op .Cit, 2005, P: 14

33 - Mark G. Brett, Biblical criticism in crisis ? The impact of the canonical approach on Old Testament studies, Cambridge, Cambridge university press, 1991, P: 22

34 - James A. Sanders, Canon and community: A Guide to canonical criticism, Eugene, Oregon, USA, Wipf and Stock publishers, 1984, P: 16

35 - James A. Sanders, Canon and community: A Guide to canonical criticism, Op. Cit, P: 45

36 - David E. Smith, The canonical function of Acts: A comparative analysis, Minnesota, USA, The Liturgical press, Collegeville, 2002, P: 36

ساندرز إلى تحديد أصول الطقوس والتقاليد الدينية للتراث العبري المدون مركزا على الشكل النهائي للنص الديني[37]، شأنه في ذلك شأن تشايلدز الذي يرى أن الصيغة النهائية للنص المقدس تكشف عن نوايا المحررين.[38]

ولقد استوحى رواد المنهج القانوني للكتاب المقدس نظرية الجشطالت Gestalt من المدرسة المعرفية في علم النفس، وتحديدا من العالم النفسي ماكس فيرتيمير Max Wertheimer (1880 ـ 1943)، وتعني الجشطالت ارتباط أجزاء الكل بالكل نفسه، حيث إن لكل جزء على حدة دوره الوظيفي في انسجام تام وترابط كلي مع الأجزاء الأخرى، مما يجعل الكل يؤدي وظيفة بنيوية، ويبدو أن أثر الجشطالت في المنهج القانوني واضح وجلي، حيث يعتبر أربابُ النقد القانوني أسفارَ التوراة أجزاء يجب أن تكون مرتبطة بينها مع الكل الذي هو الكتاب المقدس.

وفي هذا المقام، كتب روبرت ويل Robert Wall في مقاله «النقد القانوني» يقول: «بينما التحليل النقدي التاريخي يأخذ بعين الاعتبار الظروف والحيثيات والملابسات التي أدت إلى صياغة مدونات الكتاب المقدس خلال مراحلها المختلفة، فإن النقد القانوني يركز على المقصد الثيولوجي في كل المراحل التاريخية من زمن التدوين إلى زمن التقنين. إن استحضار مرجعية ومقصدية وموثوقية الكتاب المقدس هو أمر حاسم في صياغة جشطالتية الهيرمينوطيقا القانونية التي من خلالها يمكن تقديم الكتاب المقدس إلى الجمهور على أساس أنه كلمة الإله».[39]

ويزكي كل من جون هايز John H. Hayes وكارل هولاداي Carl R. Holladay هذا الطرح في أهمية الجشطالت في المنهج القانوني ويذهبان إلى القول: «إن النقد القانوني يركز على المدونات المقدسة بشكل شمولي وليس على كل مقطع على حدة، خلافا لمنهج نقد الأشكال الأدبية التي يقوم بعزل النصوص عن بعضها. إن رواد منهج النقد القانوني يصرون على قراءة النص الديني باعتباره جزءا لا يتجزأ من الكتاب المقدس ككل، وليس مقطعا مستقلا عن غيره. إن شمولية الكتاب المقدس هو ما يمنحه الموثوقية القانونية النهائية».[40] وينحو تشايلدز نفس المنحى في تأكيده على نظرية الجشطالت وضرورة استثمارها وتوظيفها في منهج النقد القانوني للكشف عن الدور الوظيفي الذي يقوم به كل سفر من أجل استيعاب الرسالة الثيولوجية للكتاب المقدس.[41]

---

37 - Mark G. Brett, Biblical criticism in crisis ? The impact of the canonical approach on Old Testament studies, Op. Cit, P: 21

38 - Mark G. Brett, Biblical criticism in crisis ? The impact of the canonical approach on Old Testament studies, Op. Cit, P: 20

39 - Robert W. Wall, «Canonical criticism»,in: Stanley E. Porter, Handbook to Exegesis of the New Testament, Leiden, Brill, 1997, P: 292

40 - John H. Hayes, Carl R. Holladay, Biblical Exegesis: A Beginner's Handbook, London, Westminster John Knox press, 2007, P: 155

41 - G. Michael O'Neal, Interpreting Habakkuk as Scripture: An Application of the canonical Approach of Brevard S. Childs, New York, Peter Lang, 2007, P: 11

ويضيف جون هايز وكارل هولاداي قائلين: «إن مدونات الكتاب المقدس تشكل مؤلفا واحدا، فعلماء منهج النقد القانوني عادة ما ينأون بأنفسهم عن تلك الأسئلة التاريخية التي تؤرق علماء منهج النقد التاريخي من قبيل: بنية وشكل النص المقدس والتقاليد ما قبل تقنينها، نوايا المحررين، الأحداث والحيثيات ما وراء النص، السياق التاريخي والاجتماعي والنفسي الذي ساهم في ظهور النص الديني... فمثل هذه الأسئلة على أهميتها ـ عند رواد منهج النقد القانوني ـ غير حاسمة في فهم النص الديني دون النظر ببصيرة نافذة في كل أسفار الكتاب المقدس، والتي يعتبرونها مترابطة فيما بينها بشكل بنيوي، كما أن مقاربتهم التفسيرية لأسفار الكتاب المقدس كانت أفقية وليست عمودية خاصة بكل سفر عن حدة».[42]

على الرغم من أن المنهج القانوني في نقد الكتاب المقدس يتقاطع نسبيا مع بعض المناهج النقدية الأخرى بتوظيفه للمقاربات التاريخية والفيلولوجية والأركيولوجية والتحريرية...إلا أنه تفرد بخاصيتين: خاصية الجشطالت كنظرية شمولية من خلالها يمكن معالجة أسفار الكتاب المقدس كوحدة متلاحمة باستقصاء مدى التوافق بينها، وخاصية الصيغة أو الشكل النهائي للأسفار الدينية أو بالأحرى للكتاب المقدس وأثره على الجمهور. إن منهج النقد القانوني لا يعالج تاريخ الأسفار أو المجامع الكنسية التي أضفت عليها وبشكل رسمي دعوى العصمة والموثوقية، ومن ثم، جعلتها أسفارا معيارية، فهذا الأمر موكول إلى علماء تاريخ التقنين الذين لهم صلاحية ومهمة فحص الأسفار لتصنيفها وترتيبها وتقنينها.

وإجمالا، يمكن القول، إن النقد القانوني للكتاب المقدس يعدّ من أهم وأحدث مناهج النقد في الدراسات الكتابية، يعزى فضل ظهوره إلى ساندرز وتشايلدز اللذين وضعا اللبنة الأولى له، وتبعهم بعد ذلك رواده، فأسسوا مبادئه ووطدوا دعائمه، ينصرف مفهومه إلى تلك الدراسات النقدية للكتاب المقدس بمقاربة شمولية، موضوعه الأسفار المقدسة من حيث الاختلاف أو الائتلاف والتوافق أو التباين، يعتبر امتدادا للمناهج النقدية الأخرى، يعتمد في منهجه على نظرية الجشطالت لفحص واستجلاء وتقصي حقائق الأسفار المقدسة ونصوصها في صيغتها النهائية المعتمدة، يهدف هذا المنهج إلى غاية ومقصد محدد، ألا وهو محاولة أرباب هذا المنهج إرجاع الكتاب المقدس ـ ولو نسبيا ـ إلى أصوله الأولى وتقديمه إلى الجماهير والمجتمعات المؤمنة على أنه كلمة الإله، إلا أن الإشكاليات التي تعترضهم كثيرة يصعب حصرها والتي أصبحت مجالا للدراسات التطبيقية في ضوء هذا المنهج النقدي القانوني.

3 ـ نماذج من تطبيقات منهج النقد القانوني على الأسفار المقدسة

كغيره من مناهج نقد الكتاب المقدس، فمنهج النقد القانوني لأسفار العهد القديم والجديد ليس نظريات مجردة أو تصورات مقترحة أو فرضيات متداولة فحسب، بل هو إجراء عملي بحت، حيث يتم تنزيل مبادئه والاحتكام لمنهجه انطلاقا من الأسفار المقدسة موضوع هذا المنهج، باعتبارها الأرضية الخصبة للتطبيق العملي

42 - John H. Hayes, Carl R. Holladay, Biblical Exegesis: A Beginner's Handbook, Op. Cit. 2007, P: 154

الملموس. وقد انبرى علماء النقد القانوني لاستجلاء دقائق مسائله من خلال التعليقات والحواشي والمدونات، فأتوا على ذكر الكثير من الأمثلة انطلاقا من أسفار الكتاب المقدس، حيث لم يخل أي سفر من النقد القانوني، فدل ذلك دلالة واضحة على نجاعة منهجهم وطرحهم ونفاذ رأيهم ومذهبهم، مما خول للنقد القانوني أن يكون نقدا بناء لمجموع أسفار الكتاب المقدس كمحاولة لإعادة صياغتها وتجديد أصالتها وتأصيل موضوعها وتأثيل قضاياها.

وكثيرة هي الأمثلة والنماذج من تطبيقات هذا المنهج، والتي يصعب حصرها ويعسر عدها ويستعصى على الباحث عرضها كلها أو جلها، ومن ثم، فإن الضرورة تحتم علينا ذكر بعضها والاكتفاء بما يتناسب وطبيعة هذا البحث لتوسيع مدارك المعرفة في الدراسات الكتابية، ورفع الستار عن أهم الإشكاليات المطروحة في النصوص المقدسة، والتي وضعها منهج النقد القانوني تحت مجهر الفحص والتمحيص والتحليل، وعالجها بموضوعية وشمولية وحيادية كما هو شأن جميع المناهج النقدية الأخرى.

أ ـ سفر التثنية: إشكالية الخاتمة

ويطلق عليه أيضا اسم سفر القانون أو سفر الشريعة لاحتوائه على مجموع الوصايا والأحكام والفرائض الصادرة من الإله التوراتي لبني إسرائيل، حيث تعتبر منهج حياة لهم، إلا أن أحكام الشريعة التي يتضمنها هذا السفر كانت وما زالت موضوع إشكاليات عديدة، أثير حولها جدل واسع لدى رواد النقد القانوني للكتاب المقدس.

وعلى سبيل المثال، يعرض الإصحاح 28 ـ البالغ مجموع أعداده 68 عددا ـ من سفر التثنية مجموعة من الأوامر والنواهي وما ينتج عنها من ثواب وعقاب. فمن العدد 1 إلى العدد 14 يحث الإله التوراتي بني إسرائيل بضرورة اتباع وصاياه، ويحذرهم من خطورة الذهاب إلى آلهة أخرى ليعبدوها، وإنهم إذا ما سمعوا لصوت الإله فسيمكنهم من الاستعلاء على جميع أمم الأرض، وتأتي عليهم جميع البركات في حركاتهم وسكناتهم وممتلكاتهم وأرضهم وخزائنهم، ويبث الرعب في قلوب أعدائهم...حتى يصبحوا شعبا مقدسا ما داموا قد حفظوا وصاياه وعملوا بها.[43]

ومن العدد 15 إلى العدد 44 يحذر الإله التوراتي بني إسرائيل من مخالفة أوامره، وإلا أدركتهم العقوبات واللعنات ـ لا محالة ـ فيفقدوا ممتلكاتهم وأرضهم ومنازلهم، ويصابوا بالأمراض النفسية والجلدية والعضوية والعقلية، ويشح المطر وتدركهم المجاعة حتى يأكل بعضهم بعضا، ويتمكن العدو منهم ويُستعبد أبنائهم وبناتهم[44].

43 ـ انظر: الكتاب المقدس، مرجع سابق، سفر التثنية، 28: 1 ـ 14

44 ـ انظر: الكتاب المقدس، مرجع سابق، سفر التثنية، 28: 15 ـ 44

ثم نقرأ في العدد الموالي، وتحديدا في العددين 45 و46 ما يلي: «وَتَأْتِي عَلَيْكَ جَمِيعُ هذه اللَّعَنَاتِ وَتَتَّبِعُكَ وَتُدْرِكُكَ حَتَّى تَهْلِكَ، لأَنَّكَ لَمْ تَسْمَعْ لِصَوْتِ الرَّبِّ إِلهِكَ لِتَحْفَظَ وَصَايَاهُ وَفَرَائِضَهُ الَّتِي أَوْصَاكَ بِهَا. فَتَكُونُ فِيكَ آيَةً وَأُعْجُوبَةً وَفِي نَسْلِكَ إِلَى الأَبَدِ.»[45] ثم بعدها وتحديدا من العدد 47 إلى العدد 68 والأخير من الإصحاح يتكرر الحديث عن اللعنات والمصائب التي ستحل ببني إسرائيل إذا خالفوا شريعة الإله التوراتي.[46]

وفي هذا الصدد، يقول البروفيسور موشي وينفلد Moshe Weinfeld (1924 ـ 2009) «لقد خلص واستنتج العلماء بعد نقاشهم المستفيض حول سفر التثنية، سيما الإصحاح 28 منه، أن العددين 45 و46 هي الخاتمة الأصلية للائحة اللعنات الإلهية، وأن ما بعدها من الأعداد 47 إلى العدد 68 وهو آخر عدد في الإصحاح ما هو إلا مقطع أضيف إلى السفر زمن ما بعد الأسر، فضلا عن ذلك، فإن العلماء يؤكدون أن هذا المقطع المضاف ليس وحدة منسجمة في ذاتها».[47]

ب ـ أسفار صموئيل والملوك: إشكالية غياب المراسيم الملكية

إذا كان سفر التثنية وما قبله من الأسفار (التكوين والخروج واللاويون والعدد) تعد من الأسفار التاريخية، حيث يطغى عليها الجانب التاريخي والكهنوتي، فإن الأسفار التي بعدها تمثل مرحلة حاسمة؛ إذ تم فيها الانتقال من طور البداوة إلى طور المدنية، ومن الحكم الكهنوتي إلى حكم القضاة ثم الملوك، ويتجسد بشكل ملحوظ في أسفار صموئيل الأول والثاني والملوك الأول والثاني، حيث إن هذه الأسفار الأربعة تروي أحداثا ترتبط ارتباطا وثيقا ببني إسرائيل أثناء حكم الملوك، تتمحور حول أهمية طاعة الإله التوراتي الذي أصبح ربا للجنود، [48] وضرورة الالتزام بوصاياه وإلا فإن العواقب ستكون وخيمة كانقسام بني إسرائيل إلى ممالك وتمكن العدو الخارجي منها، وهو ما حدث فعلا عندما سلط الإله التوراتي عليهم نبوخذنصر البابلي كما روي ذلك في آخر سفر الملوك الثاني...[49] إلا أن اللافت في هذه الأسفار الأربعة هو الغياب الكلي للمراسيم الملكية كقوانين قطعية للحفاظ على الشريعة اليهودية، وهو ما حدا بعلماء النقد القانوني إلى التساؤل عن سبب هذا الغياب والانتفاء، والذي يعد إشكالية في حقل الدراسات الكتابية.

وفي معرض تشخيصه لهذا الإشكال، كتب جيمس ساندرز يقول: «إن أبرز سؤال يمكن أن يطرح نفسه هو: لماذا أسفار صموئيل الأول والثاني والملوك الأول والثاني لا تحتوي على قوانين رسمية، لقد كانت المراسيم الملكية من أكثر الصيغ القانونية شيوعا في التاريخ القديم، والتوراة نفسها تقدم أدلة كثيرة على أن الشريعة أو

45 ـ انظر: الكتاب المقدس، مرجع سابق، سفر التثنية، 28: 45 ـ 46

46 ـ انظر: الكتاب المقدس، مرجع سابق، سفر التثنية، 28: 47 ـ 68

47 - Moshe Weinfeld, Deuteronomy and the Deuteronomy school, Indiana, Eisenbrauns, Winona Lake, 1992. P: 128

48 ـ انظر: الكتاب المقدس، مرجع سابق، سفر صموئيل الأول، 1: 4 ـ 4

49 ـ انظر: الكتاب المقدس، مرجع سابق، سفر الملوك الثاني، الإصحاح: 25

القانون اليهودي قد تم حفظه في مملكتي يهوذا وإسرائيل بفضل المراسيم الملكية، لكن، لا يوجد أي تلميح أو إشارة لمثل هذه المراسيم في أسفار صموئيل والملوك»، [50] ثم يستدرك الأمر مجيبا عن السؤال، فيستطرد قائلا: «توجد إجابتان، وبدون أدنى شك، الأولى هو أن أغلب المراسيم الملكية إن لم يكن كلها قد تم حذفها من طرف النساخين من أسفار صموئيل والملوك حتى تلك التي تم إصدارها من قبل داوود وسليمان في فترات زمنية حاسمة في التاريخ اليهودي. والإجابة الثانية عن هذا الإشكال هو كون المراسيم الملكية قد أدرجت أو بالأحرى أقحمت في شريعة موسى الواردة في الأسفار التاريخية الخمسة».[51]

ج ـ سفر إشعياء: إشكالية الانتحال الأدبي

إن المتأمل بنظر ثاقب وعقل صائب وبقراءة فاحصة لسفر إشعياء الذي يندرج ضمن الأسفار النبوية يدرك أن هذا السفر فريد من نوعه لطابعه الأدبي المميز؛ إذ إن جل إصحاحاته تنفرد بأسلوب شعري لا يخلو من الاستعارات والتشبيهات والإشارات الرمزية، كما أن السفر زاخر بالنبوءات، [52] ومسببات العقاب، [53] وعن أحداث الأسر البابلي، [54] وشروط الخلاص، [55]...غير أن هذا الزخم الأدبي قد طرح إشكاليات عديدة في هذا المضمار.

ولعل أهم إشكال عند علماء النقد القانوني للكتاب المقدس هو ذلك الانتحال الأدبي، حيث إن الإصحاحين 19 من سفر الملوك و37 من سفر إشعياء متطابقان تماما لفظا ومعنى، وكان عالم الكتاب المقدس والمستعبر الألماني فرانز ديليزش Franz Delitzsch (1813 ـ 1890) هو أول من نبه إلى هذا الانتحال، وقال إن الكاتب المجهول لسفر إشعياء قد انتحل من سفر الملوك أثناء التدوين.[56]

وذهب تشايلدز وغيره من علماء النقد القانوني كبول دافيد هانسون Paul David Hanson (1939 ـ 2023) إلى القول بتعدد الأشخاص الذين حرروا سفر إشعياء؛ إذ إن الجزء الأول منه بدءا من الإصحاح 1 إلى الإصحاح 39، والجزء الثاني منه: من الإصحاح 40 إلى الإصحاح 55 قد تم تحريرهما في زمن ما قبل الأسر، بينما الجزء الأخير من السفر: من الإصحاح 56 إلى الإصحاح 66 والأخير، فقد انتهي من تحريره في زمن ما بعد الأسر؛ وذلك راجع لاختلاف صيغ النبوءات.[57]

---

50 - James A. Sanders, Torah and canon, Op. Cit, P: 29

51 - James A. Sanders, Torah and canon, Op. Cit, P: 29

52 ـ انظر: الكتاب المقدس، مرجع سابق، سفر إشعياء، الإصحاح: 2

53 ـ انظر: الكتاب المقدس، مرجع سابق، سفر إشعياء، الإصحاح: 10

54 ـ انظر: الكتاب المقدس، مرجع سابق، سفر إشعياء، الإصحاح: 39

55 ـ انظر: الكتاب المقدس، مرجع سابق، سفر إشعياء، الإصحاح: 49

56 - Brevard S. Childs, Isaiah, Louisville, Westminster John Knox press, 2001, P: 63, 64

57 - Brevard S. Childs, Isaiah, Op. Cit, P: 199

د ـ سفر عاموس: الخاتمة غير المتوقعة

ينسب هذا السفر إلى النبي عاموس، ويتمحور على قضية واحدة ألا وهي نبوءات عاموس بهلاك وعقاب الإله التوراتي لبني إسرائيل والأمم المجاورة من الحضارات المتاخمة لمملكتي إسرائيل ويهوذا بسبب الخطايا التي اقترفوها والمعاصي التي ارتكبوها والشرور التي عملوها...[58] وبذلك يعرض السفر ـ الذي يحتوي على تسعة إصحاحات، وعلى لسان عاموس ـ غضب الإله وعقابه الذي سيحل بجميع الأمم بمن فيهم شعب إسرائيل، فيرسل عليهم الجراد والنار المحرقة ويصيب مقادس إسرائيل بالخراب...[59] وأمام هذه المشاهد المرعبة والأهوال تأتي خاتمة السفر في الإصحاح الأخير لتخالف جميع التوقعات.

وفي هذا المقام، يقول البروفيسور إيريل وين دافيس Eryl Wynn Davies مستعرضا مجهودات وعطاء تشايلدز في مجال النقد القانوني للكتاب المقدس: «لإدراك كيف أن للنقد القانوني وظيفة عملية في الجانب التطبيقي، يمكننا استقصاء وفحص الأبحاث العلمية لتشايلدز، سيما سفر عاموس؛ فقد لاحظ أن هذا السفر يحتوي على استنكارات قوية وتنديدات واسعة من لدن النبي عاموس ضد إسرائيل والأمم وضد الغني والقوي الذين يستغلون ويضطهدون الفقير والضعيف... ولكن في نهاية السفر هناك تحول مفاجئ من خطاب الدينونة لإسرائيل إلى خطاب الوعد، وبدلا من إعلان الدمار والخراب الشامل لمملكة إسرائيل الشمالية (سفر عاموس، 7: 7 ـ 9؛ 8: 1 ـ 3؛ 9: 1 ـ 4) يتم الإعلان عن الأمل والازدهار والرخاء الذي يتزامن مع عودة سلالة وعرش داوود في آخر مقاطع السفر من الإصحاح الأخير (9: 11 ـ 15). فعلماء النقد القانوني افترضوا أن النبوءة الأخيرة من السفر (9: 11 ـ 15) ليست من كلام عاموس، وإنما تم إقحامها لاحقا من طرف المحررين، فأصبح الإله التوراتي فجأة رحيما بعدما كان مهددا ومتوعدا، وصار مُخَلِّصا بعدما كان قاضيا، وأضحى العقاب ملغيا بعدما كان حتميا ولا يمكن تفاديه. إن التحول المفاجئ في الخاتمة لا يمكن لأحد استيعابه حتى النبي عاموس نفسه».[60]

هـ ـ سفر أعمال الرسل: الصبغة البشرية في خاتمة السفر

سفر أعمال الرسل هو من أسفار العهد الجديد للكتاب المقدس، وتعزى كتابته حسب التقليد الكنسي إلى لوقا، ويتناول مواضيع كهنوتية وتاريخية حول أعمال الرسل وتأسيس الكنيسة الأولى كنواة للديانة المسيحية، والتي ـ خلافا لليهودية ـ سعت إلى التبشير والكرازة بين الأمم وحلول الروح القدس على التلاميذ،[61] واعتناق

58 ـ انظر: الكتاب المقدس، مرجع سابق، سفر عاموس، الإصحاح: 1 و2

59 ـ انظر: الكتاب المقدس، مرجع سابق، سفر عاموس، الإصحاح: 7

60 - Eryl W. Davies, Biblical criticism: A Guide for the perplexed, New York, Bloomsbury, 2013, P: 113, 114

61 ـ انظر: الكتاب المقدس، مرجع سابق، سفر أعمال الرسل، الإصحاحات: 1 ـ 7

بولس للمسيحية بعدما كان أشد مناوئيها وخصومها،[62] إلا أن شخصية بولس، والتي كانت وما زالت من أكثر الشخصيات إثارة للجدل في العهد الجديد قد وضعه علماء النقد القانوني للكتاب المقدس تحت مجهر النقد والتمحيص.

يقول ساندرز: «ختم لوقا سفره الذي كتبه بقوله: وَأَقَامَ بُولُسُ سَنَتَيْنِ كَامِلَتَيْنِ فِي بَيْتٍ اسْتَأْجَرَهُ لِنَفْسِهِ. وَكَانَ يَقْبَلُ جَمِيعَ الَّذِينَ يَدْخُلُونَ إِلَيْهِ، كَارِزًا بِمَلَكُوتِ اللهِ، وَمُعَلِّمًا بِأَمْرِ الرَّبِّ يَسُوعَ الْمَسِيحِ بِكُلِّ مُجَاهَرَةٍ، بِلاَ مَانِعٍ. (لوقا. 28: 30 ـ 31). ويمكننا من خلال ما كتبه لوقا مقارنته بما وجدناه في آخر سفر الملوك الثاني، حيث ورد فيه: وَغَيَّرَ (يَهُويَاكِينَ) ثِيَابَ سِجْنِهِ. وَكَانَ يَأْكُلُ دَائِمًا الْخُبْزَ أَمَامَهُ (الملك) كُلَّ أَيَّامِ حَيَاتِهِ. وَوَظِيفَتُهُ وَظِيفَةٌ دَائِمَةٌ تُعْطَى لَهُ مِنْ عِنْدِ الْمَلِكِ، أَمْرُ كُلِّ يَوْمٍ بِيَوْمِهِ كُلَّ أَيَّامِ حَيَاتِهِ. (الملوك الثاني. 25: 29 ـ 30)، ويستطرد ساندرز معلقا بقوله: إن الملك اليهودي يهوياكين كان نموذجا أو نسخة للرسول بولس حسب لوقا، فيهوياكين كان متحررا من السجن في بابل بداية الشتات اليهودي في العالم، وكذلك كان بولس ـ رغم أنه كان ينتظر محاكمته ـ هو الآخر حرا في روما شاهدا على (شتات) وانتشار الكنيسة في العالم، فكل منهما كانا في أقوى عاصمة لحضارة مهيمنة في زمانها، وكل منهما شهدا بداية تحول تاريخي جديد. إن لوقا كان له اطلاع واسع ومعرفة عميقة بالعهد القديم والذي كان مدونا بالإغريقية فوظفها بأسلوبه الخاص، وصاغها في رسالة وخطاب جديد وعصري يتناسب مع مقتضيات زمانه».[63]

وإجمالا، نخلص، من خلال هذا العرض لبعض العينات والنماذج ـ والتي أعددناها على سبيل المثال لا الحصر من أسفار الكتاب المقدس ـ إلى مدى نجاعة منهج النقد القانوني في الجانب التطبيقي، الذي يعد ثمرة وحصيلة هذا المنهج، حيث رفع الستار وكشف عن مظاهر الحشو المبتذل والتكرار المستهلك والمجتر جراء الانتحال الأدبي، فضلا عن غياب الوحدة الموضوعية المنسجمة، وانعدام التناسق والانسجام بين مضامين الإصحاحات وانتفاء الترابط المنطقي بين القضايا الكبرى في الأسفار المقدسة للعهدين القديم والجديد.

خاتمة

بناء على كل ما تقدم، يتضح بجلاء، أن منهج النقد القانوني كانت له قيمة إضافية نوعية في الحركة العلمية لنقد الكتاب المقدس، استثمر مفاهيم ومقاربات العلوم الإنسانية ووظفها في منهجه الذي لم يكن هدفه هو نقض الأسفار المقدسة، أو الإلغاء الكلي ومصادرة نصوصها، وإنما تغيا نقدا بناء، من خلاله يتم إعادة قراءة الأسفار المقدسة وفق شروط علمية موضوعية وصحيحة، وبمقاربة شمولية كلية أفقية لا عمودية، بغرض استجلاء مظهر التباين والاختلاف بين الأسفار الدينية الناتج عن انتفاء الترابط المنطقي وغياب وحدة الموضوع،

62 ـ انظر: الكتاب المقدس، مرجع سابق، سفر أعمال الرسل، الإصحاح: 9

63 - James A. Sanders, «Isaiah in Luke», in: Graig A. Evans, James A. Sanders, Luke and Scripture: The function of sacred tradition in Luke – Acts. Eugene, USA, Wipf and Stock Publishers, 2001, P: 16 – 17 – 18

أو استقصاء مظان التوافق والتطابق بينها بسبب الانتحال الأدبي، مما عزز، وبقوة، فرضية ضعف موثوقية وأصالة الكتاب المقدس. وبذلك طرح وما زال إشكاليات عديدة بخصوص علاقة التقنين بالتقديس، لا سيما وأن قانونية الأسفار لا تزال مختلفا فيها بين الطوائف الدينية اليهودية والمسيحية على حد سواء، كما أن تقديسها ما فتئ متنازعا فيه منذ القرون المبكرة بين أتباع الديانتين لاختلاف الرؤى والتصورات والمفاهيم حول العقائد والشرائع المنصوص عليها في ثنايا أسفارهم وتعدد القراءات الدينية لها.

إن المنهج القانوني في نقد الكتاب المقدس كما وضعه رواده ومؤسسوه هدف إلى تحقيق مقصد عام كلي، ألا وهو تحرير صياغة جديدة لأسفار الكتب المقدسة، محاولا تأصيل وتأثيل نصوصها كما كانت في أصولها الأولى منذ القرون المبكرة التي شهدت حلقة مفقودة في تدوينها، وعرفت تجاذبات وصراعات وخلافات حول تقديسها، مما أثر سلبا على شكلها ومضمونها، سيما في جانب خواتيم الأسفار، مما حدا بعلماء الدراسات الكتابية، ورواد هذا المنهج القانوني إلى طرح فرضيات ووضع شروط وضوابط ومعايير علمية بغية تحرير جديد وتقنين معاصر للكتب المقدسة، وتقديمها إلى الجمهور وأتباع الطوائف الدينية بعد تنقيحها وتهذيبها على أنها الأقرب إلى الأصل، كما أن الدراسات العلمية والأكاديمية لا تزال في هذا الحقل المعرفي مفتوحة وخصبة ستزكي وتعزز حتما سيرورة الحركة النقدية للكتاب المقدس.

لائحة المصادر والمراجع

***- المراجع العربية**

1 ـ الكتاب المقدس، القاهرة، دار الكتاب المقدس، 2008

2 ـ عبد الوهاب عبد السلام طويلة، الكتب المقدسة في ميزان التوثيق، القاهرة، دار السلام للطباعة والتوزيع والترجمة، 2002

3 ـ علي ياسين الجبوري، قاموس اللغة الأكدية، العربية، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، 2010

4 ـ القس منسى يوحنا، النور الباهر في الدليل إلى الكتاب المقدس، Ktab Ink، 1989

5 ـ محمد مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق عبد الكريم العزباوي، الكويت، سلسلة التراث العربي، 2001

***- المراجع العبرية**

6 ـ תורה נביאים וכתובים،
Biblia Hebraica, Ex Officina Bernhardi Tauchnitz, 1859

***- المراجع الإنجليزية**

7 - Brevard S. Childs, Isaiah, Louisville, Westminster John Knox press, 2001

8 ـ David E. Smith, The canonical function of Acts: A comparative analysis, The Liturgical press, Minnesota, USA, Collegeville, 2002

9 - Eryl W. Davies, Biblical criticism: A Guide for the perplexed, New York, Bloomsbury, 2013

10 - G. Michael O'Neal, Interpreting Habakkuk as Scripture: An Application of the canonical Approach of Brevard S. Childs, New York, Peter Lang. 2007

11 ـ Gerald. T. Sheppard, «Canon», in: Lindsay Jones, Encyclopedia of religion, V: 3, New York, Thomson Gale, 2005

12 - James A. Sanders, Canon and community: A Guide to canonical criticism, Eugene, Oregon, USA, Wipf and Stock publishers, 1984

13 - James A. Sanders, «Isaiah in Luke», in: Graig A. Evans, James A. Sanders, Luke and Scripture: The function of sacred tradition in Luke – Acts. Eugene, USA, Wipf and Stock Publishers, 2001

14 - James A. Sanders, Torah and canon, Eugene, USA, Cascade Books, 2005

15 - John H. Hayes, Carl R. Holladay, Biblical Exegesis: A Beginner's Handbook, London, Westminster John Knox press, 2007

16 - Mark G. Brett, Biblical criticism in crisis ? The impact of the canonical approach on Old Testament studies, Cambridge, Cambridge university press, 1991

17 - Mary C. Callaway, «The each its own meaning, An introduction to biblical criticisms and their application», in: Steven L. Mckenzie, Stephen R. Haynes, Canonical criticism, London, Louisville, Leiden, Westminster John Knox press, 1999

18 - Moshe Weinfeld, Deuteronomy and the Deuteronomy school, Eisenbrauns, Indiana, Winona Lake, 1992

19 - Robert W. Wall, «Canonical criticism», in: Stanley E. Porter, Handbook to Exegesis of the New Testament, Leiden, Brill, 1997

20 - Stephen B. Chapman, The law and prophets: A study in Old Testament canon formation, Germany, Mohr Siebeck, 2000

Mominoun
MominounWithoutBorders
@ Mominoun_sm

info@mominoun.com
www.mominoun.com